العيوب الجيوبوليتيكية للدولة الليبية وأثرها
على إنشاء التقسيمات الإدارية
دراسة في الجغرافيا السياسية

إعداد

د خالد محمد بن عمور

أستاذ مساعد - قسم الجغرافيا – كلية الآداب - جامعة عمر المختار



تمهيد

الدولة تتألف من أقاليم عدة مختلفة طبيعيا أو بشريا أو اقتصاديا ويندر حقا أن تتألف دولة من إقليم واحد متجانس تماما ، وهذه الأقاليم المتفاوتة في أحجامها ومواردها وتراكيبها يجب أن تكون أعضاء فعالة متكاملة في كيان الدولة وفي الجسم السياسي ووظيفة الدولة أن تنسق بينها وتحفظ التوازن بينها بما يضمن العدالة السياسية والمادية الكاملة فلا يطغى إقليم على غيره ، بل على الدولة أن تعمل على خلق شبكة من القيم والمعايير للأقاليم المتكافئة بقدر الإمكان وذلك بضبط وتنظيم توزيع الأوزان الحضارية والبشرية بين أقاليم الدولة المختلفة وبذلك تكفل الديمقراطية المكانية[1] .

وهذا لا يعني تحقيق المساواة المادية والحضارية المطلقة بين جميع الأقاليم بغض النظر على إمكاناتها الجغرافية الأصلية التي لا يمكن أن تتساوى مطلقا بطبيعة الحال دائما وإنما المقصود هو ألا تترك للعوامل العارضة السطحية أو القوى المتميزة العاطفية أو الاقتصادية أو السياسية التي تؤدي إلى فروق مصطنعة أو امتيازات غير جديرة في مستويات المعيشة والدخل والتسهيلات الحضارية المادية واللامادية وذلك بين أقاليم البلاد المختلفة [2] .

من المنطلق السابق كان من المفيد تحديد الخطوط العريضة للدولة الليبية من الناحية الطبيعية وارتباطات المتغيرات البشرية بها لتحديد عناصر الضعف الجيوبوليتيكية للدولة الليبية ، لكي نستطيع في النهاية أن نحدد الضوابط الرئيسة التي تحدد التقسيم الإداري للدولة الليبية .

مشكلة الدراسة :

الدولة الليبية ظاهرة سياسية واقتصادية واجتماعية بارزة اليوم في عالمنا المعاصر ذات أبعاد مكانية متعددة ومتباينة داخلياً وخارجياً ، تمتاز بعدة مميزات طبيعية وبشرية إلا أنها تعاني من عدة مشكلات و صعوبات تتعلق بمعطياتها الجغرافية السياسية ، وهذه الدراسة تحاول التركيز على دراسة أثر العيوب الجيوبوليتيكية للدولة الليبية على إنشاء وبناء الأقاليم الإدارية للوصول إلي بناء دولة فعالة في إطارها المكاني والمحيط بها .

أسئلة الدراسة :

تحاول هذه الدراسة الإجابة على الأسئلة البحثية التالية : -

- هل التقسيمات الإدارية في ليبيا تأثرت بمشكلاتها الجيوبوليتيكية ؟
- كيف يمكن التغلب على العيوب الجيوبوليتيكية للدولة الليبية عند تحديد التقسيمات الإدارية الملائمة؟
- هل بناء الأقاليم الإدارية سيتأثر بالعيوب الجيوبوليتيكية للدولة ؟

أهداف الدراسة :

تقوم هذه الدراسة على تحقيق عدة أهداف من أبرزها ما يلي :-

- التعرف على الصعوبات الجيوبوليتيكية التي تعترض إنشاء الأقاليم الإدارية في الدولة الليبية .
- معرفة عيوب الدولة الليبية الجيوبوليتيكية .
- وضع تصورات ومقترحات تساعد الدولة على التغلب على إشكالية عيوبها الجيوبوليتيكية المؤثرة في جسمها السياسي والإداري .

منهجية الدراسة :

وبحكم أن هذا البحث يهتم بدراسة العيوب الجيوبوليتيكية المؤثرة في التركيب المكاني للدولة الليبية ولكي يصبح البحث علميا ، سيتم الاستعانة بعدة أساليب منهجية حسب الحاجة إليها في كل جزء من أجزاء البحث وهي على النحو التالي :

الأسلوب التاريخي : الذي يقوم على تتبع ظاهرة معينة من خلال متابعه تطورها في فترات زمنية متعاقبة في محاولة لتفسيرها والكشف عن العوامل التي أدت إليها ولقد تم الاعتماد على هذا الأسلوب في دراسة تطور التقسيمات الإدارية في ليبيا .

الأسلوب الوصفي التحليلي : ويقوم على وصف وتحليل التفاعلات بين الظاهرة محل الدراسة والعوامل المرتبطة بها في محاولة لتفسيرها وتحليلها بهدف الوصول إلي استخلاص النتائج ، وتم الاستعانة بهذا الأسلوب في دراسة الارتباطات الجيوبوليتيكية للدولة الليبية .

الأسلوب المورفولوجي : يهتم بدراسة المظاهر الجغرافية الطبيعية والبشرية للدولة وأثرها على قوتها ، وهذا الأسلوب يركز على شكل الدولة ويتعامل معها على أساس إقليم جغرافي سياسي .

الخصائص الجغرافية لليبيا :

تحتل ليبيا مساحة كبيرة من شمال القارة الإفريقية بين خط طول 9 وخط طول 20 شرقاً في حين أن أقصى امتداد لها جنوباً يصل إلى دائرة عرض 18.25 إلي دائرة عرض 32.57 شمالاً . وهذا الموقع الفلكي جعل الدولة الليبية تمتد من ساحل البحر الأبيض المتوسط إلى الحدود الجنوبية مع كل من النيجر وتشاد ، أما شرقاً فتسير الحدود مع كل من مصر والسودان وغرباً مع حدود تونس والجزائر .

ويظهر بجلاء من هذا التحديد اتساع رقعة الدولة الليبية التي تقدر مساحتها بحوالي 1750000 كيلومتر مربع تحدها مجموعة من الحدود يبلغ طولها قرابة 6500 كم ، منها 4550 كم حدود برية ، أما الباقي 1950 فهو طول الشريط الساحلي الممتد من بئر الرملة إلي رأس أجدير غرباً . أدى هذا الموقع المميز وهذه المساحة الكبيرة على الساحل الجنوبي للمتوسط إلي تأثر البلاد منذ أقدم العصور بالعديد من الأحداث التاريخية المهمة جداً التي عرفتها منطقة البحر المتوسط ، وقد لعب هذا الموقع دوراً فريداً في جانبين مهمين : الأول التطور الجيوبوليتيكي لليبيا ، والثاني : التركيب الداخلي للدولة [3] .

وأراضي الدولة الليبية رحبة في معظمها ويبلغ متوسط ارتفاعها ما بين 200- 600 متر فوق سطح أراضيها وتنحدر تدريجياً كلما اتجهنا شمالاً حتى تنتهي عند ساحل البحر المتوسط مكونة حزاماً ساحلياً منخفضاً يختلف اتساعه من منطقة إلي أخرى ، وتتعدد المظاهر التضاريسية بالأراضي الليبية إلا انه يمكن حصرها في ثلاث نطاقات رئيسية ، النطاق الأول : يشمل السهول الساحلية في كل من المنطقة الشرقية وسهل بنغازي وسرت وسهل مصراته الخمس وسهل الجفارة ، والنطاق الثاني : ويضم المرتفعات الشمالية التي تتمثل في هضبة البطنان والجبل الأخضر والجبل الغربي ، أما النطاق الثالث : وهو النطاق الصحراوي الذي يشمل الهضاب مثل الحماده الحمراء والمنخفضات الشمالية مثل منخفض الجغبوب وأوجله وجالوا واجخرة ومنخفض مراده ، كما يشمل هذا النطاق أحواض اوباري ومرزق وحوض الكفرة بالإضافة إلي الجبال

التي تتمثل في جبل الهروج وجبل تبستي وجبل العوينات وجبل السوداء ، ويضم النطاق الصحراوي عدة أودية كبيرة مثل وادي الشاطئ وادي الآجال بالإضافة إلي المسطحات الرملية والسرير[4] .

وتمتد الأراضي الليبية في جزئها الأعظم ضمن النطاق الصحراوي الجاف الذي يسود اغلب القسم الشمالي من القارة الأفريقية المطلة على البحر الأبيض المتوسط ، ولا يستثنى من ذلك إلا شريط ساحلي ضيق يمتد على طول البحر المتوسط وبعض المرتفعات الجبلية الواقعة شمال البلاد ، حيث تسقط الأمطار بكميات في فصل الشتاء تكفي لنمو حياة نباتية طبيعية تختلف في كثافتها وفي أهميتها بالنسبة لقيام الحياة الحيوانية والبشرية حسب كمية الأمطار المتساقطة . فمن هذه المناطق ما تكفي أمطارها لنمو غابات وأحراش دائمة الخضرة شبيهة بالتي تنمو في مناخ البحر المتوسط ، كما هو الحال في هضبة الجبل الأخضر ، ومنها لا تكفي أمطاره لنمو حشائش موسمية سرعان ما تختفي باختفاء آخر رخه مطر في الموسم كما هو الحال في منطقة سهل الجفارة [5] .

وبحكم موقع ليبيا في الإقليم الجاف وشبة الجاف جعل درجات الحرارة لا تختلف كبيراً بين مناطق البلاد المختلفة ، وهي عموماً مرتفعة في الصيف باستثناء الشريط الساحلي والمرتفعات الشمالية ، ومعتدلة إلي مائلة إلي البرودة في الشتاء ، أما فيما يخص الرياح السائدة على الساحل فالاتجاه السائد في الصيف هو الشرقي يليه الجنوبي الشرقي والشمالي الغربي . أما في فصل الشتاء فيغلب الاتجاه الشمالي والشمالي الغربي ثم الجنوب الغربي ، أما الأقاليم الجنوبية فالرياح الجنوبية الغربية والجنوبية الشرقية بالإضافة إلي الشمالية هي السائدة . وعموماً يغلب على مناخ ليبيا الجفاف طول العام .

يبلغ سكان ليبيا حوالي 5.658.089 نسمة حسب التعداد العام للسكان عام 2006م على مساحة تبلغ حوالي 1.750.500 كيلومتر مربع ، وهكذا يتضح جلياً التباين الحاد بين مساحة الدولة الشاسعة وحجم سكانها المحدود ، مما انعكس سلباً على توزيعهم المكاني داخل البلاد وظهر بمظهر التوزيع المشتت المتخلخل الذي يوحي بضعف التركز السكاني وانخفاض الكثافة السكانية . وبتفحص خريطة توزيع السكان في ليبيا يتضح عدم انتظام هذا التوزيع ، فأغلب المناطق الجنوبية والوسطى تظهر بوصفها مناطق خالية من السكان تقريباً ، ويستقر السكان في مدن ومستوطنات صغيرة في واحات مبعثرة في الصحراء من غات حتى الكفرة . غير أن منطقتي التركز السكاني التقليديتين

هما منطقة التركز السكاني في الشمال الغربي وتمثل نواتها مدينة طرابلس ، ومنطقة التركز السكاني الثاني في الشمال الشرقي وتمثل نواتها مدينة بنغازي ، وبشكل عام لعبت العوامل الجغرافية الطبيعية وخاصة المناخ والعوامل البشرية وخاصة العامل الاقتصادي ، دوراً رئيساً في التشتت الداخلي للسكان ، فقد حددت منذ زمن بعيد ملامح التوزيع الجغرافي للسكان في ليبيا [6].

العيوب الجيوبوليتيكية للدولة الليبية

قد تكون ليبيا دولة حديثة في السياسية الدولية ولدت في منتصف القرن العشرين ، ولكنها بمقاييس الجغرافيا السياسية دولة قديمة يتجاوز عمرها عشرون قرناً على الأقل ، وليبيا كوحدة جغرافية سياسية مهما كان وعاؤها ضعيفاً من القوة والوزن أو ضئيل الحجم والثقل استطاعت أن تفرض نفسها على العالم الخارجي كما على أبنائها في الداخل ، فهذه الكتلة التي تقع بين المغرب العربي في الغرب ووادي النيل بمصر في الشرق ومن البحر المتوسط في الشمال إلي الجنوب في عمق الصحراء الكبرى ، تمتد لمساحات شاسعة في طولها وعرضها اعتبرت منطقة جغرافية قائمة بذاتها وعامل فصل بين المغرب العربي والشرق العربي بحكم مساحتها الشاسعة واختلاف خصائصها الطبيعية والبشرية ، ويمكن حصرها أهم العيوب الجيوبوليتيكي لليبيا فيما يلي .

1- إن عاملي الامتداد المترامي والاختلاف الطبيعي يعدان في نفس الوقت نقطتي القوة الحقيقيتين في كيان ليبيا ، فهما ضمنتا قيام الكيان ثم بقاءه عبر التاريخ ، ونحن أمام وحدة سياسية أصيلة تمثل وطن لشعب تاريخي واضح القوام والتخوم .

2- الحجم الطبيعي أو الوزن السياسي لليبيا محدود ، لأن المنطقة محدودة الموارد والسكان وتبدو كقزم بين كتلتي مصر شرقاً والمغرب العربي غرباً .

3- النسيج الطبيعي الفقير الممزق الذي خلق بيئات متباعدة داخل كيان الدولة الطبيعي ، وجعل هناك قدر من التفكك الطبيعي النسبي و بالتالي نوعاً من التشتت والتبعثر الطبيعي الذي يضعف الكيان السياسي للبلاد .

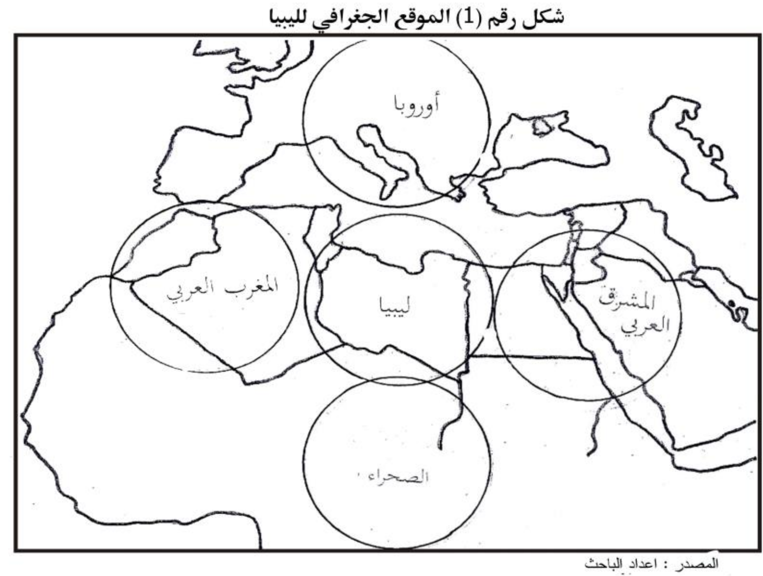
4- الدولة تفقد بؤرة نووية جامعة قوية للنسيج الطبيعي . وليبيا بالمفهوم الجيوبوليتيكي الدقيق دولة واسعة ذات وزن سياسي ضئيل وكثافة

سكانية مخلخلة وموارد طبيعية هائلة ونواة تاريخية هامشية التموقع وتخوم وحدود طويلة المسافات ويصعب مراقبتها باستمرار .

5- ليبيا دولة من دول الضرورة صنعتها الظروف السياسية ، فقدت مثلت منطقة فصل بين الاستعمار البريطاني لمصر والسودان والاستعمار الفرنسي في كل من تونس والجزائر والنيجر وتشاد .

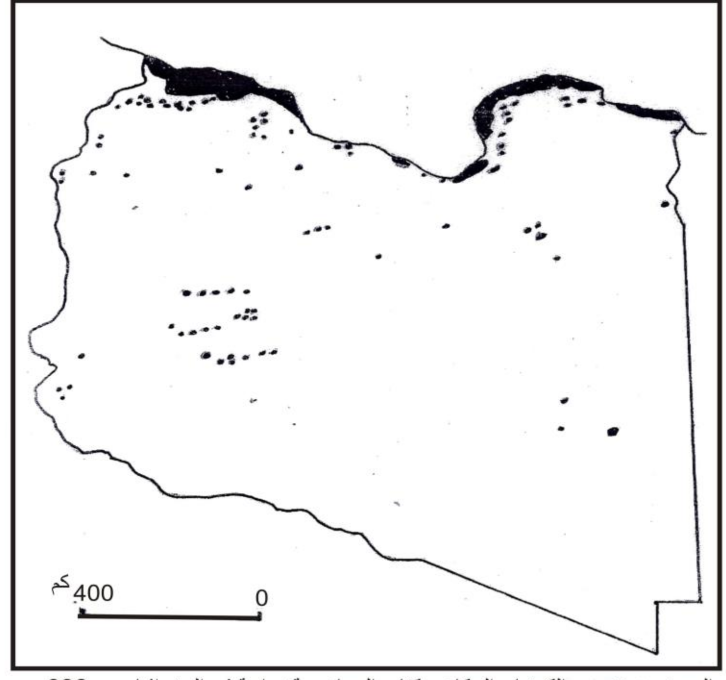
6- يعد ظهور النفط في ليبيا عامل مؤثر في سياساتها الداخلية والخارجية فقد قلب النفط كيانها ومنح البلاد قوة مضاعفة وفائض قوة وصحح الضعف في خصائصها الطبيعية ، مما جعلها منطقة صراع نفوذ بين القوى الخارجية لأهمية موقعها الجغرافي ومواردها النفطية.

شكل رقم (1) الموقع الجغرافي لليبيا



المصدر : اعداد الباحث

شكل رقم (2) التوزيع الجغرافي للسكان في ليبيا



المصدر : منصور الكيخيا ، السكان ، كتاب الجماهيرية دراسة في الجغرافيا ، ص336.

7- شكل الدولة غير منتظم وزاد من ضعف شكل الدولة أن مركز الدولة (العاصمة) ليس في المركز الهندسي للإقليم ، وهو بذلك قلب ميت مما عرض هذا القلب للخطر وقلل من قبضة الدولة المركزية بحكم المسافات الشاسعة في بيئات صحراوية وشبه صحراوية صعبة . وهذا عامل ساهم في تشتت وتباعد الأقاليم وابتعادها عن المركز ، وشدها إلي الخارج في عملية تفريغ سلبية لكيان الدولة بحكم صلاتها التاريخية ، وأدى إلي تنافس سلبي داخل كيان الدولة وهو ما يفسر المنافسة التاريخية لقيادة الدولة بين إقليمي طرابلس و بنغازي 7 .

عيوب الدولة الجيوبوليتيكية وتأثيرها على بناء الأقاليم الإدارية في ليبيا

يطرح التقسيم الإداري الأسس الموضوعية التي تؤخذ بعين الاعتبار إمكانيات وإدارات واحتياجات الأقاليم المختلفة في البلاد ، والرؤية السياسية لنظام الحكم وتأسيساً على ذلك فان التقسيمات الإدارية السابقة التي مرت والتي كانت تطرح رؤية ونظرة النظام السياسي ، ففي الفترة الملكية (1951م – 1969م) طرحت رؤية النظام السياسي في توحيد البلاد والانتقال بها من حالة التخلف إلي حالة التنمية ؛ أما التقسيمات الإدارية الممتدة في الفترة (1969م – 2011م) كانت تهدف إلي السيطرة على حكم البلاد وإغفال تنمية الوطن وترسيخ قيم الفساد والتخلف وسياسات عدم الدمج المكاني والبقاء أطول فترة ممكنة في حكم البلاد ، وانطلاقاً من مما سبق أصبحت التقسيمات الإدارية تتغير بشكل مستمر وفقاً لتلك الرؤى كما يوضح الجدول التالي :

(جدول – 1 -) تطور التقسيمات الإدارية من 1951م إلي 2011م

ت	التقسيم الإداري	الوحدة الإدارية المحلية	الفروع
1	1951م	ثلاث ولايات	المقاطعات – المتصرفيات – المديريات
2	1963م	10 مقاطعات	المتصرفيات-المديريات
3	1970م	10 محافظات	المتصرفيات
4	1975م	46 بلدية	الفروع البلدية
5	1979م	44 بلدية	الفروع البلدية
6	1980م	25 بلدية	الفروع البلدية
7	1984م	24 بلدية	الفروع البلدية
8	1986م	13 بلدية	الفروع البلدية
9	1990م	7 بلديات	الفروع البلدية
10	1992م	1495كومون	لا يوجد
11	1993م	297محلة شعبية	لا يوجد
12	1998م	33 شعبية	اللجنة الشعبية للمحلات
13	2011م	45 مجلس محلي	لجان تيسيريه
14	2013	99 بلدية	فروع بلدية

المصدر : إعداد الباحث بناء على التشريعات المتعلقة بالتقسيمات الإدارية .

تميزت الدولة الليبية خلال ست عقود بعدم استقرار تقسيماتها الإدارية بحكم تأثير عدة عوامل كان أبرزها العامل السياسي الذي تمثل في تغير نظام الحكم مرتين بالإضافة نظرة وفلسفة تلك الأنظمة السياسية لإدارة أقاليم البلاد المختلفة لترسيخ أنظمة حكمها ، كما أن العامل الاقتصادي المتمثل في تباين الأنشطة الاقتصادية ونمط العمران ووسائل النقل بين مختلف أقاليم البلاد ساهم في عدم ثبات التقسيمات الإدارية ، وساهم العامل الاجتماعي الذي ارتكز على التوزيع الجغرافي للقبائل في ليبيا بدرجة اقل في تغير التقسيمات الإدارية ، ونتيجة لعدم ثبات التقسيمات الإدارية في البلاد وتغيرها المستمر عانت البلاد من صعوبات عديدة أثرت على مسيرة التنمية والتخطيط فيها ، وقد أثرت العيوب الجيوبوليتيكية في الدولة على التقسيمات الإدارية فيها كما يلي :

1- ثبات الحدود الإدارية المحلية في الدولة الليبية بالرغم من تغير الوحدات الإدارية من حيث التسمية والنطاق ، حيث كانت الولايات ثم تغيرت إلى المقاطعات والى المحافظات ثم أصبحت البلديات إلى أن تم استبدالها بالكومون لفترة وجيزة بعد ذلك الشعبيات إلى أن قامت ثورة 17 فبراير وتم إنشاء المجالس المحلية ثم عودة نظام البلديات بحكم أن

الحدود الإدارية هي حدود قبلية بين القبائل وربما نلاحظ الحد الفاصل بين برقة وطرابلس استمر كحد إداري بين الوحدة الإدارية اجدابيا وسرت خلال أكثر من نصف قرن حتى عندما تم دمج المنطقتين في بلدية واحدة اعتبر حد فاصل بين الفرع البلدي اجدابيا والفرع البلدي سرت 8 .

2- نظراً للتشتت الطبيعي الذي ترتب عليه تشتت سكاني وعمراني نجد أن مختلف التقسيمات الإدارية تميزت الوحدات الإدارية المحلية فيها بكبر المساحات الجغرافية وصغر القاعدة السكانية خاصة في المناطق الصحراوية الجنوبية ، مما نتج عنه تفاوت كبير في معدلات الكثافة السكانية وتشتت في المرافق العامة وارتفاع تكاليف توصيل الخدمات العامة .

3- بالنظر إلى ارتباط النشاط الاقتصادي بمراكز تجمع السكان في الشريط الساحلي (فيما عدا النشاط النفطي) فان التقسيمات الإدارية خارج هذا الشريط الساحلي لابد وان تتسم بالاتساع الجغرافي ، وبالتالي فان البلاد تعاني من تفاوت كبير في النشاط الاقتصادي ، وهو نتاج للظروف الطبيعية القاسية للبلاد 9 .

4- تأثر البلاد تاريخياً بما يعرف الاقتسام الثنائي المبكر والعميق بين أكثر من قوة خارجية أدى إلي تجاذب إقليمي البلاد (إقليم برقة بقيادة حاضرته بنغازي وإقليم طرابلس بقيادة حاضرته مدينة طرابلس 10 .

5- إن عاملي الامتداد المترامي والاختلاف الطبيعي ، يعدان عاملا ضعف بدرجة أو بأخرى ، فالحجم الطبيعي الكبير ساهم في وزن سياسي ضئيل ، لأن المنطقة محدودة الموارد والسكان وتبدو كقزم بين كتلتي مصر شرقاً والمغرب العربي غرباً 11 ، ساهم في خلق أقاليم إدارية ضعيفة التواصل .

6- أما العامل الثاني فيتمثل في النسيج الطبيعي الفقير الممزق الذي خلق بيئات متباعدة داخل كيان الدولة الطبيعي ، وجعل هناك قدر من التفكك الطبيعي النسبي و بالتالي نوعاً من التشتت والتبعثر الطبيعي الذي يضعف الأقسام الإدارية ويخلق لها صعوبات في أداء أعمالها .

7- الكيان السياسي للبلاد ويفقد بؤرة نووية جامعة قوية النسيج الطبيعي . ونواة تاريخية هامشية التموقع تقع في الطرف الشمالي الغربي وهي تعد قلب ميت للدولة ، مما جعل الأقاليم الإدارية تبتعد عنها وتنغلق مكانياً أو ذات اتجاه خارجي عكس الاندماج الداخلي .

8- تخوم وحدود طويلة المسافات ويصعب مراقبتها باستمرار ، خاصة أن معظم الحدود تقع في الإقليم الصحراوي ، مما جعل الأقاليم الإدارية الحدودية تعاني عدم قدرتها على ضبط نطاقها المكاني وتقديم خدماتها على الدرجة المطلوبة .

9- ضعف البنية الأساسية للمواصلات مما خلق بيئات منغلقة مكانياً وادي إلي عدم فعالية التواصل المكاني بين أقاليم البلاد المختلفة ، وساهم في خلق انغلاق مكاني ذاتي لعدة مناطق ونفور تواصلي فيما بينها وأصبحت كل منطقة في اتجاه سلبي وتوافقي فيعدم الدمج المكاني ، مما يزيد من صعوبات إنشاء البلديات والمحافظات ، وهذا ما يدل عليه قرار مجلس الوزراء رقم 11 بإنشاء البلديات التي بلغ عددها حوالي 99 بلديات بحكم صعوبات دمج المناطق المتجاورة في بلديات .

بناء التقسيمات الإدارية في ليبيا :

عند بناء الأقاليم الإدارية في البلاد من اجل إرساء تقسيم إداري يخدم بناء الدولة ويحقق التنمية المكانية لجميع الأقاليم الإدارية وفقاً لاستراتيجيات الاستدامة ، كما أن التقسيمات الإدارية يجب أن تعتمد على نظامها السياسية وعلى تناسب حجمها السكاني مع مساحتها الجغرافية وإمكانياتها الطبيعية والبشرية ، فالتوازن بين الموارد الطبيعية والقدرات البشرية يمثل الركيزة الأساسية للتنظيم الإداري المكاني ، والتقسيم الإداري المقترح في هذه الدراسة يستند على تقسيم 1963م الذي كان هو الأفضل من حيث إنشاء وحدات إدارية مكاني متوازنة ما بين الموارد الطبيعية والقدرات البشرية ، إلا أن الدراسة تقترح زيادة عدد الوحدات الإدارية المكانية إلي أربعة عشرة محافظة وذلك بحكم التغيرات الجوهرية التي حصلت خلال أكثر من أربعة عقود في الموارد الطبيعية (النفط – الغاز - المياه) خاصة في المناطق الصحراوية كانت تضم أفقر التجمعات السكانية في ليبيا ، ويمكن اتخاذ المعايير التالية عند إنشاء المحافظات والبلديات في البلاد :

1- **معيار الحجم السكاني :** تم اعتماد متوسط سكاني باستبعاد سكان مدينة طرابلس وسكان مدينة بنغازي للارتفاع الكبير وقسمة عدد السكان على عدد المحافظات 12 وبذلك بلغ المتوسط العام لإنشاء الوحدات الإدارية 248355 نسمة ووصل عدد الوحدات التي تجاوزت هذا الرقم حوالي (7) بينما جاءت 6 وحدات اقل من المتوسط ، وقد ثبت أن هذه الوحدات انخفض سكانها لكن تم الاستناد إلي بقية الاعتبارات الأخرى التي من أهمها المساحة والموارد.

2- **معيار المساحة الجغرافية :** إشكالية الدولة الليبية أن مناطق المعمور تقع شمال دائرة 30 ° ش والمناطق الواقعة جنوبه تقع في النطاق الصحراوي اللامعمور ، لذلك يمكن مراعاة معيار المساحة شمال دائرة 30 ° أما جنوبها فان هذا المعيار يصبح غير فعال ، ولذلك نتج عن هذا الوضع أن تتسم الوحدات الإدارية التي تقع ضمن النطاق الصحراوي بالاتساع فاق الوحدات الإدارية التي تقع على الساحل .

3- **معيار مركز العمران الحضري :** تم مراعاة أن تكون عواصم المحافظات يتجاوز عدد سكانها 100000 نسمة ، إلا في حالات محددة جاءت اقل من هذا المتوسط بحكم الاعتبارات الأخرى.

4- **حجم ونفوذ قطاع الخدمات :** عواصم المحافظات هي مراكز للخدمات الإقليمية فقد تم مراعاة الوظائف الإقليمية الخدمية لتلك العواصم وقد ارتبط نفوذ الخدمات في المحافظات الشمالية بحجم السكان ولذلك كان نفوذ الخدمات قصير ، أما المحافظات الجنوبية فقد كان نفوذ الخدمات كبيراً لاتساع مساحتها وبعد مراكز وتجمعات السكان.

5- **المعيار الاقتصادي :** الذي يتمثل في توفر مقومات النمو الاقتصادي من نشاط خدمي وتجاري وصناعي وإداري الذي يعتمد عليه في الاقتصاد المحلي للمحافظة .

6- **معيار الوصول إلى كافة التجمعات السكانية :** تمت مراعاة سهولة الوصول عن طريق شبكة الطرق المعبدة بين المدن ومراكز العمران والتجمعات السكنية لتحقيق درجة ملائمة من التواصل المكاني بين مركز المحافظة وبقية التجمعات السكنية بها .

7- **الاعتبارات الأمنية للمناطق الحدودية :** ويدخل هذا المعيار في اعتبارات المحافظات الحدودية ، بحيث يكون سبباً في تركيز الجهود الأمنية لضبط الحدود والمنافذ الحدودية .

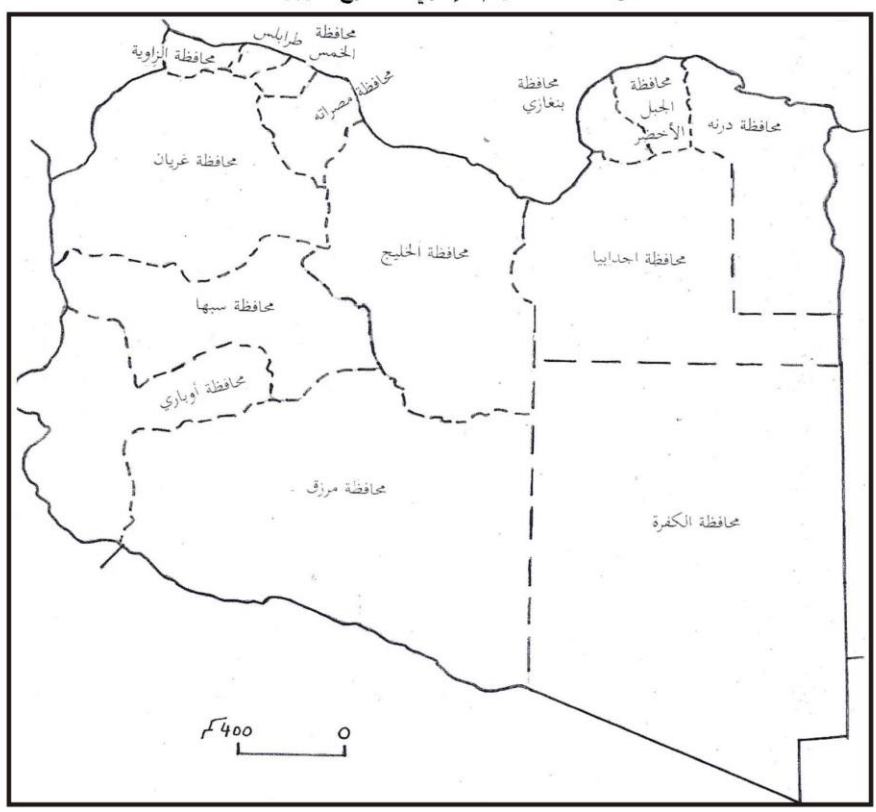
وفقاً للمعايير السابقة يمكن الوصول إلي تقسيم إداري في إطار تحقيق اللامركزية الإدارية والمالية وعدالة مشاريع التنمية مكانياً ، في ظل السعي إلي سياسات الدمج المكاني بين مختلف المناطق للوصول إلي درجة عالية من الفعالية في أداء أجهزة الإدارة المحلية والتنموية ، وتقترح الدراسة لتأسيس التقسيم الإداري بالدولة المحافظات والبلديات التالية :-

(جدول – 2 -) التقسيم الإداري المقترح لليبيا

ت	المحافظة	البلديات	الفروع البلدية	سكان المحافظة	مساحة المحافظة	الكثافة السكانية/كم2
1	درنة	أمساعد - طبرق – درنة - القبة	أمساعد – كمبوت – طبرق – التميمي – أم الرزم – درنة – القبة – الابرق	309455	103490	3
2	الجبل الأخضر	شحات – البيضاء – المرج	شحات – سوسة – البيضاء – قصر ليبيا – قندولة – المرج – طلميثة – جردس	255951	17010	15
3	بنغازي	توكرا – بنغازي – سلوق – الابيار	توكرا – الابيار – البركة – بنغازي المركز – سلوق - قمينس – سيدي خليفة	730747	14770	50
4	اجدابيا	اجدابيا – البريقة – الواحات	اجدابيا – البريقة – الواحات	177047	163500	1
5	الكفرة	الكفرة	الجوف – تازربو	50103	483510	0.1
6	الخليج	بن جواد – سرت – الجفرة	سرت – بن جواد -	178548	164570	1
7	مصراته	مصراتة – زليتن – بني وليد – تاورغاء	مصراتة – زليتن – بني وليد – تاورغاء	566110	55450	10
8	الخمس	الخمس – مسلاته – ترهونة	الخمس المركز – قصر خيار – القره بوللي – مسلاته - ترهونة	432202	6410	67
9	طرابلس	تاجوراء – طرابلس – العزيزية – جنزور	تاجوراء – طرابلس المركز – ابوسليم – غوط الشعال – العزيزية – جنزور -	1442429	3320	435
10	الزاوية	الزاوية – صبراتة – زواره	الزاوية – صبراتة – العجيلات – صرمان – زواره – رقدالين	654255	8590	76
11	غريان	غريان – يفرن – نالوت – غدامس	غريان – ككله – يفرن – الزنتان – جادو – الرياينة – الرجبان – نالوت - غدامس	299398	151200	2
12	سبها	سبها – وادي الآجال	سبها – الشاطئ -	212694	112490	2
13	اوباري	اوباري – غات	اوباري – الغريفة – غات	95882	104590	1
14	مرزق	مرزق – أم الارنب	مرزق – تراغن – أم الارنب	78621	276100	.3

المصدر : أعداد الباحث وفقا لبيانات المساحة والسكان

شكل (3) التقسيم الإداري المقترح لليبيا



المصدر: إعداد الباحث

الخلاصة

توصلت الدراسة إلي عدة نتائج من أبرزها ما يلي : -

1- 1 – تبين من خلال الدراسة أن العيوب الجيوبوليتيكية في الدولة قد أثرت على التقسيمات الإدارية ، كما أنها ستشكل إشكالية في المستقبل عند إنشاء التقسيمات الإدارية وفروعها المختلفة بدليل التقسيم الحالي لليبيا (2013 م) إلي 99 بلدية .

2- لعبت العوامل الجغرافية الطبيعية وخاصة المناخ والعوامل البشرية وخاصة العامل الاقتصادي ، دوراً رئيساً في التشتت الداخلي للسكان ، فقد حددت منذ زمن بعيد ملامح التوزيع الجغرافي للسكان في ليبيا ، الذي يظهر على هيئة تبعثر سكاني في الإقليم .

3- بحكم قيمة موقعها الجغرافي تبدو جغرافية ليبيا السياسية التاريخية سلسلة استعمار تتابع حلقاتها مما يعني أن البلاد عاشت معرضة للسيطرة والخطر ، بحكم أهمية موقعها الجغرافي ثم لمواردها النفطية .

4- تحرك الاستعمار الذي شكل مصدر الخطر الخارجي المتوسط كان يدور في عكس اتجاه الساعة عبر التاريخ ، فمن مصر القديمة إلي فينيقيا في الشام ثانياً ثم الإغريق ببلاد اليونان وبعدها الرومان من روما وتكررت نفس الدورة عكس عقارب الساعة من الفتح العربي إلي تركيا العثمانية إلي إيطاليا الاستعمارية. من خلال هاتين الدورتين نرى أن الخطر الخارجي البري والبحري أنما يأتي أساساً من الشرق تحديداً من الحوض الشرقي والأوسط للبحر المتوسط .

5- من الحقائق الجيوبوليتيكية المثيرة واللافتة أن ليبيا وقعت في البداية نتيجة للعبة القوى الكبرى ، وحصلت على استقلالها في النهاية بفضل صراع القوى الكبرى . والفارق بين الحالتين هو التواطؤ والاتفاق على تقاسم الجائزة الاستعمارية في الأولى والتضارب والعجز عن الاتفاق إلي حد الحرمان المتبادل في الثانية .

6- النسيج الطبيعي الفقير الممزق للبلاد الذي خلق بيئات متباعدة داخل كيان الدولة الطبيعي ، وجعل هناك قدر من التفكك الطبيعي النسبي و بالتالي نوعاً من التشتت والتبعثر الطبيعي الذي يضعف الكيان السياسي للبلاد ويفقدها بؤرة نووية جامعة قوية النسيج الطبيعي .

-7 ليبيا بالمفهوم الجيوبوليتيكي الدقيق دولة واسعة ذات وزن سياسي ضئيل وكثافة سكانية مخلخلة وموارد طبيعية هائلة ونواة تاريخية هامشية التموقع وتخوم وحدود طويلة المسافات ويصعب مراقبتها باستمرار.

-8 شكل الدولة غير منتظم وزاد من ضعف شكل الدولة أن مركز الدولة ليس في المركز الهندسي للإقليم ، وهذا عامل ساهم في تشتت الأقاليم وابتعادها عن المركز ، وشدها إلي الخارج في عملية تفريغ سلبية لكيان الدولة ، وأدى إلي تنافس سلبي داخل كيان الدولة وهو ما يفسر المنافسة التاريخية لقيادة الدولة بين إقليمي طرابلس وبنغازي.

-9 نظراً للتشتت الطبيعي الذي ترتب عليه تشتت سكاني وعمراني نجد أن مختلف التقسيمات الإدارية تميزت الوحدات الإدارية المحلية فيها بكبر المساحات الجغرافية وصغر القاعدة السكانية خاصة في المناطق الصحراوية الجنوبية ، مما نتج عنه تفاوت كبير في معدلات الكثافة السكانية وتشتت في المرافق العامة وارتفاع تكاليف توصيل الخدمات العامة.

-10تخوم وحدود طويلة المسافات ويصعب مراقبتها باستمرار ، خاصة أن معظم الحدود تقع في الإقليم الصحراوي ، مما جعل الأقاليم الإدارية الحدودية تعاني عدم قدرتها على ضبط نطاقها المكاني وتقديم خدماتها على الدرجة المطلوبة .

وعليه توصي الدراسة بعدة توصيات للتغلب على اثر العيوب الجيوبوليتيكية على التقسيمات الإدارية من أهمها ما يلي :

1- أن التقسيمات الإدارية يجب أن تعتمد على نظامها السياسية وعلى تناسب حجمها السكاني مع مساحتها الجغرافية وإمكانياتها الطبيعية والبشرية ، فالتوازن بين الموارد الطبيعية والقدرات البشرية يمثل الركيزة الأساسية للتنظيم الإداري المكاني .

2- عند إنشاء التقسيمات الإدارية في ليبيا يجب أن تكو ن معايير إنشاء الوحدات الإدارية المحلية مبنية على الأسس التالية : -

– معيار الحجم السكاني : - تم اعتماد متوسط سكاني عام لإنشاء الوحدات الإدارية 248355 نسمة حسب النتائج الأولية للتعداد العام للسكان عام 2006 م ، حيث توصلت الدراسة إلي أن التقسيم الإداري لليبيا يجب أن يضم 14 محافظة .

- معيار المساحة الجغرافية : - إشكالية الدولة الليبية أن مناطق المعمور تقع شمال دائرة 30 ° ش والمناطق الواقعة جنوبه تقع في النطاق الصحراوي اللامعمور ، لذلك يمكن مراعاة معيار المساحة شمال دائرة 30 ° أما جنوبها فان هذا المعيار يصبح غير فعال .
- معيار مركز العمران الحضري : - تم مراعاة أن تكون عواصم المحافظات يتجاوز عدد سكانها 100000 نسمة ، إلا في حالات محددة جاءت اقل من هذا المتوسط بحكم الاعتبارات الأخرى.
- المعيار الاقتصادي : - الذي يتمثل في توفر مقومات النمو الاقتصادي من نشاط خدمي وتجاري وصناعي وإداري الذي يعتمد عليه في الاقتصاد المحلي للمحافظة .
- معيار الوصول إلى كافة التجمعات السكانية لتحقيق درجة ملائمة من التواصل المكاني بين مركز المحافظة وبقية التجمعات السكنية بها .
- الاعتبارات الأمنية للمناطق الحدودية : - ويدخل هذا المعيار في اعتبارات المحافظات الحدودية ، بحيث يكون سبباً في تركيز الجهود الأمنية لضبط الحدود والمنافذ الحدودية .

3- يجب إجراء تعداد سكاني شامل في اقرب وقت ممكن لكي تتمكن الدولة من بناء تقسيمات إدارية على أسس موضوعية تخدم كافة مناطق البلاد.

4- لكي تنجح عملية التقسيمات الإدارية يجب إتباع نظام الإدارة اللامركزية في إدارة أقاليم البلاد المختلفة وإعطاء اكبر قدر ممكن لمشاركة المجتمع المحلي في الإدارة والتنمية والمتابعة .

5- اعتماد أسلوب التنمية المكانية في كافة المحافظات ووضع سياسات لعمليات الدمج المكاني بين مختلف أقاليم البلاد للمحافظة على وحدة البلاد .

هوامش الدراسة

1 – Thomas . R . f .," Politics in State and Communities " , Prentices-Hall , New jersey , 1973 , P 88 .

2 - جمال حمدان ، جغرافية المدن ، القاهرة : الناشر عالم الكتب ، ب . ت) ، ص ص 382 – 383 .

3 - الهادي بولقمة ، سعد القزيري ، الجماهيرية- دراسة في الجغرافيا ، (سرت : الدار الجماهيرية للنشر والإعلان والتوزيع ، ط1 ، 1995م) ، ص ص 16 – 20 .

4 - عبد العزيز طريح شرف ، جغرافية ليبيا ، (الإسكندرية : مؤسسة الثقافة الجامعية ، 1971م) ، ص ص 15- 23 .

5 - الهادي بولقمة ، " لنشرب من البحر " مجلة قاريونس العلمية ، السنة الثانية ، العدد الأول ، (1989م) ، بنغازي ،ص 62 .

6 - منصور محمد الكيخيا ، " السكان " ، كتاب الجماهيرية – دراسة في الجغرافيا ، تحرير الهادي بولقمة ، سعد القزيري ، (سرت : الدار الجماهيرية للنشر والإعلان والتوزيع ، ط1 ، 1995م) ، ص ص 335 - 338 .

7 - جمال حمدان ، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى – دراسة في الجغرافيا السياسية ، (القاهرة : الناشر مكتبة مدبولي ، 1996م) ، ص 11 .

8 - خالد محمد بن عمور ، (2000م) ، " أثر تغير التقسيمات الإدارية على عملية التنمية في منطقة الجبل الأخضر في الفترة الممتدة من 1951م – 1997م – دراسة في الجغرافيا السياسية " ، جامعة قاريونس ، كلية الآداب ، قسم الجغرافيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ص 89 .

9 - منصور الكيخيا ، وآخرون ، تقرير غير منشور بشأن إعادة النظر في التقسيم الإداري للجماهيرية ، (مايو 1980م) ، ص 8 .

10 - جمال حمدان ، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا السياسية ، مصدر سابق ذكره، ص ص 15 – 19 .

11 – Majid Kkadduri Modern Libya A Study in Political Development Baltimore , 1963 , P 65.

مصادر الدراسة

1- الهادي مصطفى وبلقمة ، سعد خليل القزيري ، الجماهيرية – دراسة في الجغرافيا ، (سرت : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، ط1 ، 1995م) ، .

2- الهادي بولقمة ، " لنشرب من البحر " ، مجلة قاريونس العلمية ، السنة الثانية ، العدد الأول ، (1989م) ، بنغازي .

3– جمال حمدان ، الجماهيرية - دراسة في الجغرافيا السياسية ، (القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1996م).

4 - جمال حمدان ، جغرافية المدن ، (القاهرة : عالم الكتب) .

5 - خالد محمد بن عمور ، (2000م) ، " أثر تغير التقسيمات الإدارية على عملية التنمية في منطقة الجبل الأخضر في الفترة الممتدة من 1951م – 1997م – دراسة في الجغرافيا السياسية " ، جامعة قاريونس ، كلية الآداب ، قسم الجغرافيا ، رسالة ماجستير غير منشورة .

6 - منصور محمد الكيخيا ، " السكان " ، فصل في كتاب الجماهيرية - دراسة في الجغرافيا ، تحرير الهادي بولقمة ، سعد خليل القزيري ، (سرت : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، ط1 ، 1997 م) .

7 - منصور الكيخيا ، وآخرون ، تقرير غير منشور بشأن إعادة النظر في التقسيم الإداري للجماهيرية ، (مايو 1980م) .

8– عبد العزيز طريح شرف ، جغرافية ليبيا ، (الإسكندرية : مؤسسة الثقافة الجامعية ،1971م) .

9 – Thomas . R.F.," Politics in State and Communities ", Prentices-Hall, New jersey, 1973 .

10 – Majid Kkadduri , Modern Libya . A Study in Political Development Baltimore , 1963 .

الملخص

هذه الدراسة تحاول التركيز على دراسة أثر العيوب الجيوبوليتيكية للدولة الليبية على إنشاء وبناء الأقاليم الإدارية للوصول إلي بناء دولة فعالة في إطارها المكاني والمحيط بها .من خلال محاولة التعرف على اثر المشكلات الجيوبوليتيكية في بناء الأقاليم الإدارية والمؤثرة في تركيبها الداخلي ، وطرح أساليب موضوعية للتغلب على هذه المشكلات ضمن إطار منهجية الجيوبولتكس لمساعدة متخذي القرار على إنشاء تقسيمات إدارية تعالج تلك الإشكاليات وتراعي الخصائص الجغرافية السياسية للدولة الليبية .

حيث أن ليبيا في هذه الفترة الحالية تمر بأخطر مراحلها التاريخية دولة موحدة قد تتمزق نظراً لقوة نفوذ التيارات الجهوية والمناطقية ، بالإضافة إلي التأثيرات الإقليمية والدولية المتباينة التي لها نفوذ بارز ومؤثر على كيان الدولة ، مما جعل عمليات إعادة التنظيم والتركيب الداخلي للدولة صعبة ، ومن هنا تحاول هذه الدراسة أن تطرح هذه الصعوبات والإشكاليات وكيفية معالجتها للمحافظة على منظومة التركيب السياسي الداخلي للدولة الليبية .

Summary

This study tries to focus on the study of the impact of defects geopolitical Libyan state to establish and build administrative regions to gain access to building an effective state in which the spatial and the surrounding. By trying to identify the impact of the problems geopolitical build administrative regions and affecting fitted interior , put methods objective to overcome these problems within the framework of the methodology Djioboltx to help decision-makers to establish administrative divisions dealing with these problems and take into account the characteristics of the geo-political state of Libya.

Since Libya in this current period, passing the most dangerous stages of the historic unified state may rupture due to the strength of the influence of currents, regional and district, in addition to the effects of regional and international disparate, which has influence prominent and influential on the structure of the state, making reorganizations and internal structure of the state hard, and here are trying to this study should put these difficulties and problems and how to address them to maintain a system of internal political composition of the Libyan state.